السفير
الأربعاء 23-10-2013 العدد 12610
7

سلامة يفتتح دروس «معهد الدراسات المصرفية»: تحويلات غير المقيمين 30 % من الناتج المحلي

سلامة في «معهد الدراسات المصرفية» (محمد شرارة)

أوضح حاكم «مصرف لبنان» رياض سلامة أن «الاقتصاد اللبناني يرتكز على التحويلات النقدية، التي يأتي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين، وقد شكّلت هذه التحويلات تاريخياً 20 إلى 30 في المئة من الناتج المحلي، وهي تقدّر حالياً بـ8 مليارات دولار سنوياً». وأبرز خلال إلقائه «الدرس الافتتاحي» لـ«المعهد العالي للدراسات المصرفية» التابع لـ«جامعة القديس يوسف» أننا «بنينا قطاعاً مصرفيّا يتمتع بسيولة مرتفعة، بحيث على المصارف أن تبقي 30 في المئة من ودائعها نقدا، كما فصلنا بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري، منعاً لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسييلها بسرعة أو استعمالها للمضاربة»، مشيراً إلى «تنظيم تسليفات المصارف، لا سيما حينما تكون عقارية أو لتمويل شراء أسهم، فطالبنا برأسمال يمثل 40 في المئة من كلفة المشروع العقاري و50 في المئة من قيمة الأسهم».

وإذ لفت الانتباه إلى «سعي مصرف لبنان إلى تعزيز ملاءة المصارف تبعاً لمعايير بازل 2 ومن ثم بازل 3، ولم تجد المصارف صعوبة في تطبيق ذلك بسبب هذا النموذج»، نوّه «بتنظيم توظيف الأموال الخاصة للمصارف لا سيما بالمشتقات المالية التي أُخضعت إلى موافقة مصرف لبنان، ومنعت منذ العام 2004 أي أربع سنوات قبل أزمة الاستثمار، وكان لهذه التنظيمات الآثار الإيجابية بحيث حدت من الرافعة المالية في القطاع المصرفي، وأضحت بذلك نسبة الرافعة المالية للأموال الخاصة من الأقل في العالم».

وأكد أن «سياسة مصرف لبنان كانت، ولا تزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف، وقد وضعت الأطر القانونية وابتكرت الهندسات المالية لتحقيق ذلك، فلم يخسر أي مودع أمواله في مصرف لبناني منذ العام 1993، فنمت الودائع في لبنان وتراجعت الفوائد مما حفز النمو الاقتصادي»، مشيراً إلى «تراجع الفوائد من 15 في المئة في أول التسعينيات إلى 6 في المئة حالياً كمعدل عام».

كما تطرق سلامة إلى «الأزمة المالية الكبرى التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية عام 2008 وامتدت إلى معظم الدول الصناعية»، شارحاً أسبابها «لا سيما السعي إلى الربحية والمنافسة على الحصص في السوق، والسماح للمصارف بدمج أعمال تجارية مع أعمال استثمارية، وتوجهها إلى المضاربة في الأسواق المالية بالأوراق والسلع، وبالاسترسال بالقروض العقارية والإسكانية من دون تقييم المخاطر والتحوّط لها».

أما رئيس مجلس إدارة «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب» رئيس مجلس إدارة «المعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف» الدكتور جوزيف طربيه فذكّر بنشأة المعهد، معتبراً أنه «على الرغم من ظروف الوطن والمنطقة التي اعتدنا صعوبتها ومواجهتها بعزم وإقدام، وإيمانا منا بأهميّة الشراكة بين القطاعين المهني والتربوي عن طريق الجمع بين الفكر الأكاديمي والخبرة العملية، بادرنا في الجمعية وبالتعاون مع إحدى أرقى جامعات لبنان، إلى تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية، في خطوة شراكة رائدة من شأنها تعزيز التحصيل العلمي التخصصي في الحقل المصرفي والمالي في لبنان وفي منطقتنا».

بدوره أوضح رئيس «جامعة القديس يوسف» البروفسور الأب سليم دكاش أن «هدف هذا المعهد الذي أسس من قبل جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان بروح من التعاون والجدية والمشاركة والكفاءة، هو تنشئة كوادر ومديرين يتمتعون بالمهارة والكفاءة ويلتزمون النظام المصرفي اللبناني والنظم المصرفية الإقليمية والدولية الأخرى، خصوصاً أن الدراسات ستتم بثلاث لغات هي الفرنسية والعربية والإنكليزية»، معتبراً أن «المصارف اللبنانية تستحق أن يكون لها معهد، وهي التي بدأت قبل الأحداث الأخيرة في المنطقة، بنقل خبراتها إلى الخارج والإقامة بشكل مستديم في البلدان المجاورة».

وحضر الحفل مديرة المعهد الدكتورة فدوى منصور وحشد من رؤساء المصارف اللبنانية وأكاديميون ومعنيون بالشأن المصرفي، كما جرى تكريم سلامة عبر تقليده الميدالية القرمزية وهي أرفع ميدالية في «جامعة القديس يوسف».

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"